



الفساد الحزبي وآثاره السياسية والاقتصادية في إيطاليا (1990-2020)

أ.م. د. مصطفى حسين عبد الرزاق/ جامعة واسط
م. د. نسرین فالح حسن/ جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ الاستلام : 2020/11/20

تاريخ القبول : 2020/12/8

الخلاصة

إن انتشار ظاهرة الفساد الحزبي يحول الدولة ومؤسساتها لتكون مورداً وممولاً للحزب لضمان بقائه والاحتفاظ بأعضائه، وتعزيز قدرته على مقاومة التحديات ومغريات الأحزاب الأخرى، وبذلك تصبح الدولة مؤسسة لدعم الأحزاب. عانا النظام السياسي الإيطالي من الفساد الحزبي وانتشار أحزاب السلطة لعقود، لذلك اتسمت الحياة البرلمانية بتغيير الولاءات للسعي إلى المكاسب الشخصية، الأمر الذي أنتج أحزاب ضعيفة، وكتل برلمانية وائتلافات حكومية غير مستقرة، ما يفسر قصر أعمار الحكومات المتعاقبة.

لم يقتصر أثر الفساد الحزبي على الجانب السياسي فحسب، بل كان السبب الرئيس في خلق الكثير من المشاكل الاقتصادية، إذ تسبب بسوء تخصيص الموارد، وارتفاع نسبة اقتصاد الظل، وهروب الكفايات اللازمة لتطوير الإنتاج عالي التكنولوجيا، فضلاً عن تسببه بخفض دخول الطبقة المنتجة من المجتمع ما تسبب بالكساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد الحزبي، الازمة الإيطالية، الاقتصاد الإيطالي، السياسة في إيطاليا



Partisan Corruption and its Political and Economic Implications In Italy

Ass. Prof. Dr. Mustafa Hussien Abdulrazaq/ Wasit University

mustafah@ouwasit.edu.iq

Ph. d. Nisreen Falih Hassan/ Wasit University

Ph.d.nis@gmail.com

Receipt date: 2020/11/20

Date of acceptance: 2020/12/8

Abstract

The spread of Partisan political corruption turns the state and its institutions into a supplier and financier of the party to ensure its survival and retain its members, and enhance its ability to resist the challenges and temptations of other parties .The Italian political system has suffered from party political corruption and the proliferation of authority parties for decades, so parliamentary life has been characterized by a change of loyalties for the pursuit of personal gain. This produced weak parties, and parliamentary blocs, and unstable government coalitions, which explains the short lifespan of successive governments . Partisan political corruption has not only affected the political side but has been the main reason for creating many economic problems. It has caused the misallocation of resources, the rise of the shadow economy, the escape of the skills needed to develop high-tech production, and the reduction of the income of the productive class of society, what caused the depression.

Keywords: Political party corruption, the Italian crisis, the Italian economy, politics in Italy

المقدمة

شهد الاتحاد الأوروبي عام 2011 أزمة اقتصادية أثرت في القناعة من جدوى استمراره لولا الدعم والتزكية الألمانية لاستمراره، إذ واجهت مجموعة من الدول (اليونان، إيرلندا، إسبانيا، البرتغال، وإيطاليا) أزمات اقتصادية تبدو ظاهرياً أنها أزمة مديونية، إلا أن آثارها دفعت الكثير من الباحثين إلى دراستها بشكل أكثر عمقاً.

وإذا كان وجود أزمة في اقتصاد مثل اليونان أمراً مقبولاً، فإن وجودها في واحد من أكبر سبع اقتصاديات في العالم أمر يثير الكثير من التساؤلات، فالاقتصاد الإيطالي كان يوصف بالمعجزة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ومعدلات النمو الكبيرة التي يتمتع بها إلى الآن، ما تدفع للبحث عن أهم العوامل المؤثرة في هذا التراجع الاقتصادي.

لذلك فمن المهم النظر في الجانب السياسي، فعلى الرغم من الديمقراطية الراسخة في النظام السياسي الإيطالي، إلا أنها من أكثر الدول الأوربية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، ما يدل على وجود عوامل مهمة تربك العمل السياسي البرلماني، الأمر الذي يتسبب بمشاكل اقتصادية وسياسية.

مشكلة البحث: إن الفشل في الأداء السياسي والاقتصادي يقود إلى البحث عن القصور والسلبيات في الأحزاب المتحكمة في الحياة السياسية، ذلك لأنها واحدة من اللاعبين الأساسيين في النظام السياسي، ويحاول البحث أن يجيب عن تساؤل مفاده ما اسباب الفساد السياسي وما دور الأحزاب السياسية فيه، وكيف يؤثر ذلك في الجنابيين السياسي والاقتصادي.

فرضية البحث: يحاول البحث التأكد من فرضية أن الأحزاب السياسية في إيطاليا تجعل من ظاهرة الفساد منظومة مؤسساتية مرتبطة بالحزب، وتستغل مؤسسات الدولة وتجبر المنافع العامة لصالحها، ما يؤثر على الأداء السياسي والاقتصادي في إيطاليا. **أهمية البحث:** على الرغم من الآثار الكبيرة التي يسببها انتشار الفساد في أي بلد، إلا أن الفساد النابع من الأحزاب السياسية المتنفذة، والمتمتع بحماية السياسيين يكون أشد خطورة وأطول عمراً، إذ يصبح الفساد جزءاً من بنية الدولة، وتصبح القوانين والمؤسسات الرقابية مخترقة من الأحزاب المنتفعة من الفساد، لذلك فإن من المهم دراسة هذه الظاهرة المنتشرة ليس في الدول النامية فحسب، وإنما في دول متقدمة أيضاً.

هيكلية البحث: لإثبات صحة فرضية البحث يتم في البداية التطرق إلى المفاهيم النظرية وتعريف الفساد الحزبي من خلال تعريف الفساد السياسي بشكل عام، ومن ثم الفساد الحزبي موضوع البحث، واستكمالاً للجانب النظري لابد من مناقشة آلية عمل منظومة الفساد الحزبي، أما في الجانب التطبيقي من البحث فيتم تناول النموذج الإيطالي والفساد الحزبي الذي يعاني منه، ومن ثم تحليل الآثار السياسية لهذا الفساد المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي، كما يتم البحث بما يسببه الفساد الحزبي من سوء تخصيص المواهب والموارد البشرية وسوء استخدامها، وتضخم اقتصاد الظل، فضلاً عن هروب الكفايات العلمية والتكنولوجية، وسوء توزيع الدخل المتسبب بكبح الطلب الفعال.

ولابد من الإشارة إلى أن في الكثير من فقرات هذا البحث تتطلب دراسة مدة زمنية طويلة، لذلك سيحاول البحث تغطية المدة (1990-2020) في الفقرات التي تستوجب ذلك، وبحسب توافر البيانات والمعلومات، ذلك لأن بعض المعلومات المتعلقة بالفساد مثل (اقتصاد الظل) لا تتوفر لها احصائيات محدثة سنوياً.

أولاً: مفهوم الفساد الحزبي

حاول الباحثون على مستوى العالم وضع دراسات لتحديد مفهوم ظاهرة أساسية في الحياة السياسية وهي الفساد الحزبي والمحسوبية واستخدام النفوذ من الأحزاب، سواء من المتخصصين في العلوم السياسية أو في علم الإدارة العامة، بغية مناقشة هذا المفهوم بشكل علمي وموضوعي، وتحديد سياسة لمواجهة ما يستخدمه الزعماء السياسيون وأحزابهم لمكافحة المؤيدين لأحزابهم، وهي ظاهرة انتشرت للتطور الذي شهدته التنظيمات الحزبية (De Vitis, 2016, p. 14).

إذ شهدت الحياة السياسية أولاً للأحزاب الجماهيرية التقليدية، وانتشار نماذج أخرى من الأحزاب تسمى أحزاب السلطة أو (الكارتل) (cartel party model)*، ولا يقصد بهذا الاسم هو أنها تهدف للوصول إلى السلطة -لأن هذا الهدف هو سمة كل الأحزاب-، بل تهدف من وصولها للسلطة أن تجعل الحزب مرتبط بمؤسسات الدولة (Detterbeck, 2005, p. 173)، فيبعد تراجع الهويات الأيديولوجية، والأفكار والمبادئ الكبرى التي تتبناها الأحزاب الجماهيرية، تشكلت أحزاب تعمل على تجميع المصالح لكسب أكبر عدد من الأصوات للحصول على الدعم المالي، ما يمكنها من المنافسة للفوز بالحكم واستغلال مؤسساته (Whiteley, 2009, p. 2).

ومن جانب آخر، نشطت كيانات أخرى في الحياة السياسية مثل الجمعيات الخيرية، منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، تجمعت فيها النخب الاجتماعية، وأصبحت واسعة الانتشار، ما أدى إلى تراجع لدور الأحزاب في قيادة المجتمع (Schudson, 1998).

أدى كل ذلك إلى تغير في النشاطات الحزبية، بسبب مواجهتها صعوبة في كسب الجماهير، ما قادها إلى البحث عن حوافز ومغريات جديدة وحديثة للانتماء، فأصبحت الأحزاب تقدم حوافز اجتماعية في المجتمعات الأكثر ثراءً وتقدماً (مكانة اجتماعية)، وفي عموم الدول الأخرى، بحثت عن حلول أخرى من أجل الاستمرار في تأمين مستلزمات التنظيم، فلجأت إلى ساحات غير مكتشفة وهي مؤسسات الدولة، فتحوّلت الأحزاب إلى وكالات شبه حكومية، أو مرافق عامة، وذلك من خلال تركيزها على كسب الوظائف الحكومية واستغلالها والسيطرة على الموارد العامة، وأصبحت تعتمد أكثر وأكثر على الدولة (Biezen, 2004, p. 706).

1. الفساد السياسي

* هي نوع من أنواع الأحزاب السياسية تتمتع بتمويل حكومي كبير، ودور هامشي للأيديولوجيا، وصفها كل من (Richard S. Katz) و (Peter Meyer) بأنها أحزاب مسيطرة على الدولة، وتستغل الموارد العامة لتكون قوية وتمنع الأحزاب الجديدة من الدخول في منافسة معها.

تمثل ظاهرة الفساد السياسي مشكلة كبيرة في العديد من البلدان، ويمكن القول أنه أصبح ثقافة مستوطنة في الكثير من دول العالم، وهذا واضح في تقارير المؤسسات المحلية والدولية ومراكز البحوث المعنية بهذا الشأن، والاهتمام الشعبي الواسع والتغطية الإعلامية المتزايدة للفضائح ذات الصلة بالسياسيين (Thamm, 2017).

ويمكن تعريف الفساد السياسي على أنه الممارسات التي تهدف لتحقيق الاستفادة المادية غير المشروعة من قبل الموظف العام، أو بمفهوم أوسع بأنه الممارسات غير الأخلاقية التي تهدف إلى الاستفادة الشخصية أو الفئوية على حساب الصالح العام (Sheverdyayev & Shenfeldt, 2019).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد من وجهة القانونية بأنه المخالفات القانونية المتعلقة بالاختلاس، الثراء غير المشروع، غسيل الأموال، الرشوة، الابتزاز، المتاجرة بالنفوذ، وعرقلة سير العدالة وتضليلها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2014، صفحة 24).

ومن الوجهة الاقتصادية يمكن تعريف الفساد السياسي على أنه إساءة استخدام موارد الدولة، وإرساء المناقصات وعقد الصفقات بطرق غير مشروعة، والعلاقات المشكوك فيها بين الأثرياء والسياسيين، والتطبيع التدريجي للسلوك الفاسد، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، ما يقوض ثقة الجمهور بالحكومة والسياسيين، وفي نهاية المطاف بالديمقراطية نفسها (SA News, 2017).

وبتوصيف آخر فإن الفساد السياسي هو مرض خبيث يتحدى الشفافية والمساءلة في السياسة العالمية المعاصرة، ويتحقق عندما ينتهك موظف عمومي القانون، بما يضر بالمصالح العامة، ليفيد نفسه أو طرف ثالث (Heywood, 2015, p. 22).

ويكون الفساد سياسياً عندما تهدف مظاهره (الرشوة، المحسوبية، التبيد، استغلال المنصب... الخ)، إلى إثراء السياسيين بغير استحقاق، أو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ما يكبد الحكومات الديمقراطية تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة (Funderburk, 2012, p. 1). وإذا ما ترك الفساد السياسي دون رقابة، فإنه يمكن أن يعوق النمو

الاقتصادي الوطني ويزيد من عدم المساواة الاجتماعية (Haj Fraj & Lachhab, 2015, pp. 866-867).

2. الفساد الحزبي

أما الفساد الحزبي فعلى الرغم من أنه جزء من الفساد السياسي، إلا أنه لم يوجد له تعريف شامل، ذلك لاختلاطه مع مصطلحات أخرى من الفساد، إلا البعض حاول تعريفه على أنه ممارسة للفساد السياسي ليس بشكل فردي وإنما مؤسسي، أي أنه استخدام الحزب لقوته بهدف تحقيق مكاسب، وتعيين اشخاص في الحياة العامة وشبه العامة، واستغلال مكانته في الحكومة، وتغلغه في

البيروقراطية لتحقيق مصالح اعضائه وانصاره وكسب ولائهم (شراء الأصوات والنشاط السياسي) (Xhaferaj, 2013, p. 307).

ويعرفه البعض الآخر على أنه سعي الحزب لجعل الدولة ومؤسساتها لتكوّن مورداً للحزب لضمان بقائه والمحافظة على اعضائه، وتعزيز قدرتهم على مقاومة التحديات ومغريات الأحزاب الأخرى، وبذلك تصبح الدولة ومؤسساتها بنية مؤسسية لدعم الأحزاب وإضفاء المشروعية على الأعمال غير المشروعة لأعضائها (Katz & Mair, 1992, p. 16)، ليتمكن بعد ذلك من شراء النشاطات السياسية التي يؤديها أعضاء الحزب بمقابل مادي وليس عن قناعة، وكذلك شراء الاستجابة الشعبية الإيجابية لسياساته والموافقة عليها (Sorauf, 1960, p. 28).

ويمكن تلخيص ما يحققه الفساد للحزب بثلاث أمور (De Vitis, 2016, p. 22):

- أ. دعم أنشطة الحزب على المستوى المالي بطريقة غير شفافة وغير مباشرة (التمويل الحزبي)
- ب. بناء وتعزيز التنظيم الداخلي للحزب، أي أنه وسيلة لضمان التماسك داخل الأحزاب وضمان ولاءات المنتمين، وخلق علاقات مصالح بين الحزب وأعضائه من الصعب حلها.
- ت. زيادة الاحتراف في إدارة الحزب، وتأمين التواصل بين السياسيين الحزبيين وبين المواطنين وذلك من خلال هيمنتهم على الوظائف العامة، ما يحقق جماهيرية أكبر للحزب.
- ث. تحقيق أهداف اجتماعية بالوصول إلى فئات مجتمعية مختلفة وتقديم المساعدة لهم.

ثانياً: آلية (ميكانزم) الفساد الحزبي

تمثل آلية الفساد الحزبي دائرة مفرغة كما مبين في الشكل (1)، إذ ينفق الحزب أموالاً كبيرة للفوز بالانتخابات ليتمكن من السيطرة على مؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، حينها يمكن للسياسيين المتنفذين، وكبار الموظفين توجيه العقود التي تيرمها مؤسسات الدولة لتنفيذ المشاريع العامة بما يحقق مصالح الأحزاب والشركات المرتبطة بها، (ويكون الفساد في تحديد المشاريع، تخصيص تمويل المشاريع، التخطيط للمشاريع، والمناقصات التي تحيل المشاريع)، ومعاملة تلك الشركات بمحاباة في أمور الضرائب والرسوم، فضلاً عن استغلال سياسات الخصخصة التي تطبقها بعض الحكومات، فتستولي طبقة (أوليغارشية) ذات صلة بالأحزاب على أرباح كبيرة وأصول القطاع العام.

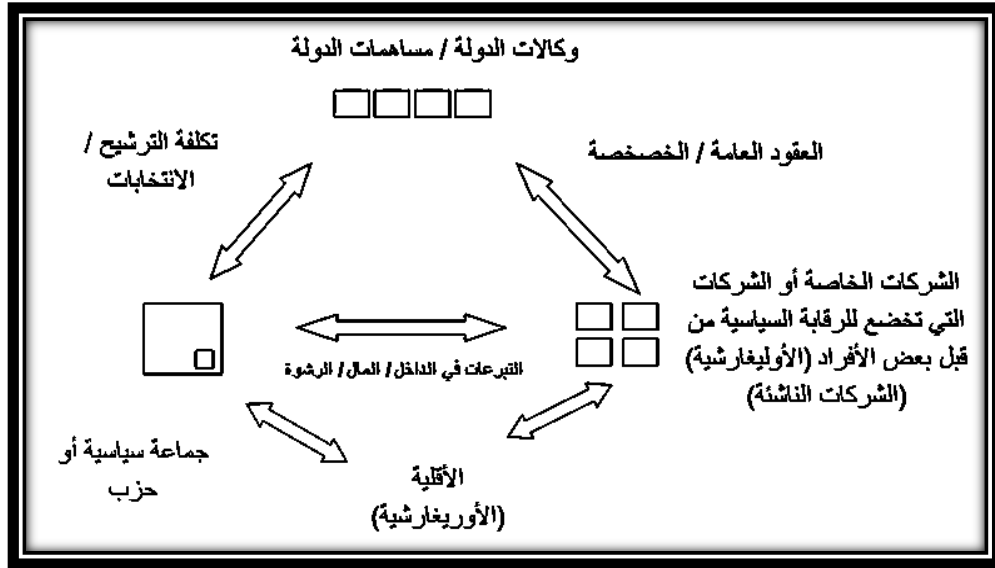
إن ارتباط الحزب بالشركات الخاصة التي تقودها الطبقة (الأوليغارشية) والشركات العامة التي يقودها السياسيون المتنفذون تعمل على تعويض الحزب مادياً من خلال التبرعات التي تقدم بشكل رسمي، أو غير رسمي، ما يزيد من نفوذ الحزب وقدرته على حشد الأصوات والمؤيدين، وخوض حملات الترشيح بتكاليف يفوق فيها على الأحزاب الأخرى، تتضمن تكاليف الدعاية من جهة، وتقديم إجراءات مادية من جهة أخرى.

وتأسيساً على ذلك، باتت الكثير من الأحزاب السياسية الحديثة عبارة عن مجموعات سياسية تمتلك أسم رسمي لخوض الانتخابات، وتمتلك القدرة على تخصيص وتوزيع الموارد العامة قبل الانتخابات أو بعدها، وتتعاظم قدراتها المادية بمرور الوقت عبر الآلية المذكورة (Sartori , 1976, p. 63).

ويتضمن تنفيذ هذه الآلية الكثير من ممارسات الفساد الفردية مثل الرشوة، المحسوبية، استغلال النفوذ، بيع الوظائف، الاختلاس، الابتزاز، شراء الأصوات، التهرب الضريبي، وغيرها، وتتوزع هذه الممارسات على المؤسسات بمختلف أنواعها ومهامها، مثل الحكومات المحلية، المجالس البلدية، القطاع الصحي، السلطات المالية، السلطات الأمنية... الخ

وتوضح هذه الآلية بالمقابل الطريق لمكافحة الفساد الحزبي، وذلك عن طريق كسر هذه الحلقة في أكثر من نقطة، فيمكن أن يتم التدقيق بالتمويل الحزبي، وهي الأصرة التي تربط الطبقة (الأوليغارشية) والشركات الخاصة بالأحزاب، أو أن يتم التدقيق في العقود الحكومية والمشاريع العامة وطبيعة الشركات المنفذة لها، وهي الوسيلة التي تحصل فيها الشركات على مكاسبها، كما

يمكن السيطرة على ما يمكن للحزب أن يقدمه للناخب مقابل صوته الانتخابي، وهي الوسيلة التي يتولى فيها الحزب الفاسد زمان السلطة



الشكل (1): آلية عمل الفساد الحزبي

Source: Walecki, 2015 Political Parties and Political Corruption, Italy, Democratic Governance and Participation in Public Affairs, p. 6

ثالثاً: الفساد الحزبي في إيطاليا

تسيطر ظاهرة الفساد الحزبي على الكثير من الخطاب الإعلامي للسانة في إيطاليا، كونه موضوع يثير الرأي العام، ومحفز على اتباع سياسات معينة تحت لافتة محاربة الفساد، واتخاذ تدابير استثنائية للإصلاح، ولعل أبرز هذه السياسات إعادة النظر في التمويل الحزبي الذي جرى عام 1974 إثر ما سميت بالفضيحة النفطية، إذ تلقت الأحزاب رشاًوي تساوي 5 في المائة من الفوائد الاقتصادية التي تحصل عليها شركات النفط من خلال قوانين وسياسات الطاقة المواتية، ما أدى إلى خضوع الأمناء الإداريون لأغلب الأحزاب الحاكمة آنذاك الحزب الديمقراطي المسيحي (DC) (Christian Democrac)، والحزب الاشتراكي الإيطالي (PSDI) (Italian Democratic Socialist)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي (PSI) (Italian Socialist Party)، والحزب الجمهوري الإيطالي (PRI) (Italian Republican Party) للمحاكمة (di Alberto, 2013, p. 25). وطرحت هذه الظاهر عام 1981 من سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي (لويجي لونكو) (Luigi Longo) في مقابلة مع صحيفة (Eugenio Scalfari)، إلا أنه تم إهمالها، على الرغم من كشفه أن ما يهم الأحزاب هي السلطة ومصالحه الموالين لها، وتدني الاهتمام والمعرفة بحياة ومشاكل المجتمع والأفراد، فالسياسيين يعكفون على حماية مصالحهم، وتوفيق وإدارة كل حزب لمصالحه الأكثر تبايناً، والأكثر تناقضاً، مع الأحزاب الأخرى، فلم يعد المطلب كشف الفاسدين في المجال السياسي والإدارة

* لويجي لونغو (1900-1980): ويعرفه الإيطاليون باسم (جالو)، سياسي إيطالي، وكان نائباً قيادياً في حركة المقاومة ضد الفاشية، ومن ثم قيادياً في الحزب الشيوعي الإيطالي.

العليا وإدانتهم وزجهم في السجون، بل الأمر الأخلاقي والمركزي الأهم هو مكافحة احتلال الدولة ومؤسساتها من قبل الأحزاب (Cooke & Fantoni, 2016, p. 8).

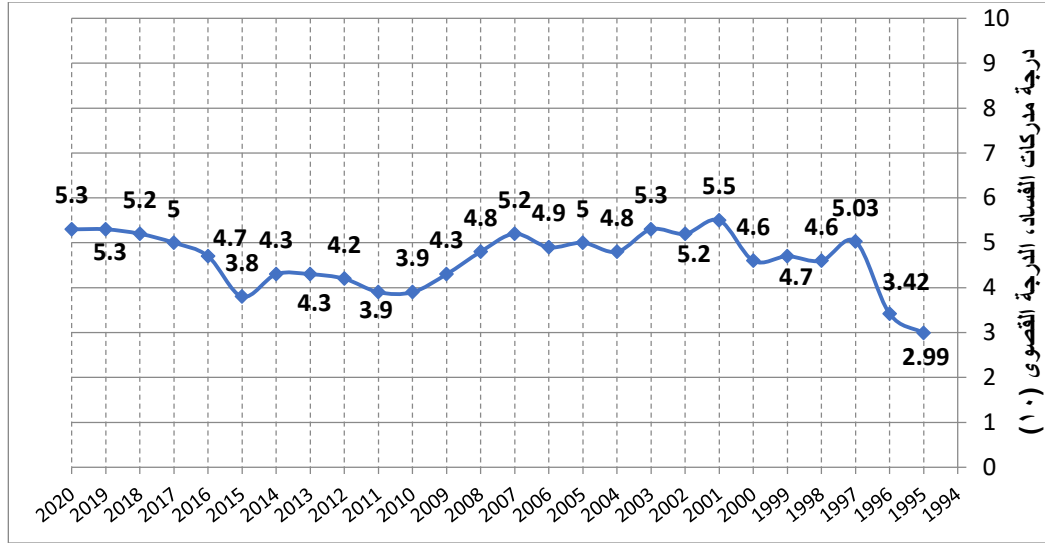
وأدى استمرار صفقات الفساد وسوء استخدام الصلاحيات وتدفقات أموال الفساد والرشاوى إلى تأثير التنظيمات الحزبية داخلياً، مما أدى إلى انشغافات بسبب الخلافات حول أفضل السبل لاستنزاف أكبر كم من الموارد، والسيطرة على مراكز الإنفاق العام، فتحوّلت بذلك أغلب الأحزاب إلى أحزاب (الكارتل)، لأن الأطراف الحزبية بحاجة إلى الموارد، الأمر الذي دفع الأحزاب إلى التواطؤ فيما بينها لتبادل المنافع بين جميع الأطراف الحكومية، وتدافع في نفس الوقت عن بعضها، والتعاون في إقامة حواجز أمام دخول منافسين محتملين، وهنا يظهر الاختلاف في النظام الحزبي، فلم يعد هناك منافسة بين الأحزاب على السياسات الأنجح من أجل البقاء، طالما أن هناك سياسة واحدة متفق عليها يمكن ان تحافظ على وجود هذه الأحزاب (Katz & Mair, 2006, p. 46).

وعلى حد تعبير السياسي الإيطالي (بِتِينُو كُرَاكْسِي) (Bettino Craxi)، فإن النظام المالي برمته أصبح غير قانوني، وأن قادة الأحزاب كانوا على دراية تامة بذلك، وأن هناك عدم تطابق في البيانات التي تعرض مع الواقع، ولم يعترض أي طرف عليها، وكانت القاعدة السائدة هي (لا تشجب أحزاب المعارضة الأحزاب الحاكمة، ولا تشجب الأحزاب الحاكمة احزاب المعارضة في تواطئ واضح) (Craxi, 1994-1995, pp. 24-25).

شهدت إيطاليا ارتفاعاً كبيراً في أعداد الأشخاص المتورطين في جرائم فساد وابتزاز أوائل التسعينيات لتصل إلى الذروة عام 1995، عندما بلغت عدد الجرائم أكثر من (2000)، وتراجع بعد ذلك هذا المستوى من الفساد نتيجة عاملين داخلي وخارجي، تمثل الأول بحملة (ماني بوليتي) (Mani Pulite) القضائية، والتي سميت حملة (الأيادي النظيفة) والتي انطلقت عام 1992، والعامل الثاني هو تقييد عملية صنع السياسات في دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، بناءً على معاهدة اليورو، وإسنادها إلى مؤسسات الاتحاد، وإعلان الالتزام بمشروع التكامل الاقتصادي، والتماسك السياسي، ولاسيما فيما يخص الالتزام بمعايير الإنفاق وفقاً للقواعد الأوروبية (3) (Cowles, Caporaso, & Risse, 2001, p. 3).

بدأ تأثير حملة (ماني بوليتي) في انتخابات 1994، عندما فشلت الأحزاب الكبرى التي سادت بعد الحرب العلمية الثانية في الحصول على تمثيلها البرلماني المعتاد، نتيجة ثبوت تورطها في أعمال الفساد، وظهرت طبقة سياسية جديدة تراجعت في زمنها أعمال الفساد الجامحة، إلا أنها لم تتوقف بشكل كامل عن إنتاج فضائح أخرى (3) (Asquer, March 28th, 2013, p. 3)، إذ شملت الفضائح على سبيل المثال رئيس الوزراء (سيلفيو بيرلسكوني) (Silvio Berlusconi) الذي فاز بانتخابات 1994، وعدداً من أعضاء الأحزاب التي حكمت من طبقة البيروقراطية السياسية المحلية (McNally, 2016, p. 981).

وكما يبين الشكل (2)، فعلى الرغم من تحسن مستوى مدركات الفساد في إيطاليا بعد عام 1995، لتصل إلى أفضل مستوى عام 2001، ولكن هذا المستوى يضع إيطاليا من بين أسوأ عشر دول أوروبية في الفساد للمدة إلى عام 2020، وتقترب بذلك كثيراً من دول أوروبا الشرقية حديثة العهد بالديمقراطية (Transparency International, 1995-2020).



الشكل (2): مؤشر مدركات الفساد في إيطاليا (1995-2020)

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index, 1995-2020.

www.transparency.org

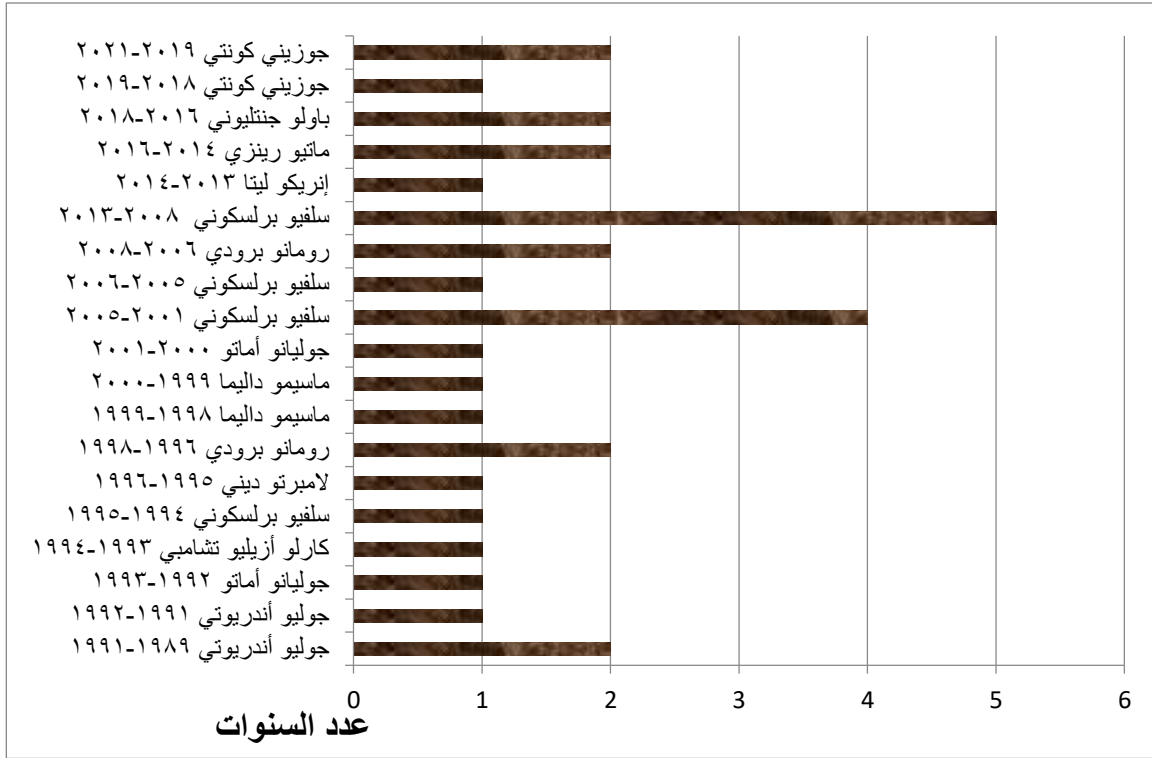
رابعاً: آثار الفساد الحزبي

1. الآثار السياسية (عدم الاستقرار السياسي)

تسبب الفساد الحزبي في جعل التحول في الانتماء السياسي سمة شائعة في السياسة الإيطالية، فبمجرد فوز المرشحين بالعضوية، يبدأون بتغيير أحزابهم كتلتهم البرلمانية بحثاً عن مصالحهم (di Sandro, 2011, pp. 2-3)، ويبدو هذا واضحاً بمتابعة أعمار الحكومات الإيطالية، إذ تعاقبت (66) حكومة في إيطاليا في المدة (1946-2021)، بينما تعاقبت في المدة نفسها في بريطانيا (26) حكومة، إذ يعتمد انتماء النائب الإيطالي على الوضع السياسي للحزب (إذا كان الحزب أو الزعيم الذي ينتمي إليه النائب في حالة تراجع أم لا) وعلى الحوافز الشخصية والمناصب المعروضة عليه (Fabbrini, 2009, pp. 34-35)، ويسبب هذا التحول في الولاءات تنهار التحالفات الحكومية بسهولة، ما يفضي إلى ضعف الحكومة، الأمر الذي جعل النظام السياسي الإيطالي أنموذجاً للنظام السياسي غير المستقر، فمنذ عام 1990 ولغاية 2021، اكملت حكومة واحدة مدة ولايتها كاملة (خمسة سنوات)، وهي حكومة (سيلفيو بيرلسكوني) في المدة (2008-2013)، وتعاقبت (19) حكومة لم يتجاوز عمر (11) منها السنة الواحدة كما يبين الشكل (3).

إذ أدى تقلب الولاءات في ثلاث انتخابات متتالية (2006، 2008، 2013) إلى أضعاف الاستقرار الحكومي بشكل كبير، ففي انتخابات 2006 فشل (سيلفيو بيرلسكوني) في تحالف اليمين المشكل من أربع أحزاب، في المحافظة على وحدة ائتلافه أمام التحالف اليساري (الكتلة الحمراء) بقيادة (رومانو برودي)، وذلك لخروج حزبين من الائتلاف بعد دخولهم مجلس النواب، وتمكن اليسار أن يحشد العدد المطلوب من النواب لتشكيل الحكومة (340)، وكان الفارق قليلاً جداً إلى الحد الذي أعاق الحكومة من إدارة البلاد، فواقع الأمر أن الائتلاف الحكومي مكون من (7) مجموعات برلمانية غير متجانسة، ويقابلها معارضة غير متجانسة

أيضاً من (5) مجموعات، وانشغلت أغلب الأحزاب بالمنافع، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سحب الثقة من الحكومة عام 2008 والدعوة لانتخابات مبكرة (De Vitis, 2016, p. 71).



الشكل (3): عمر الحكومات الإيطالية (من أصل مدة الولاية 5 سنوات) للمدة (2021-1990)

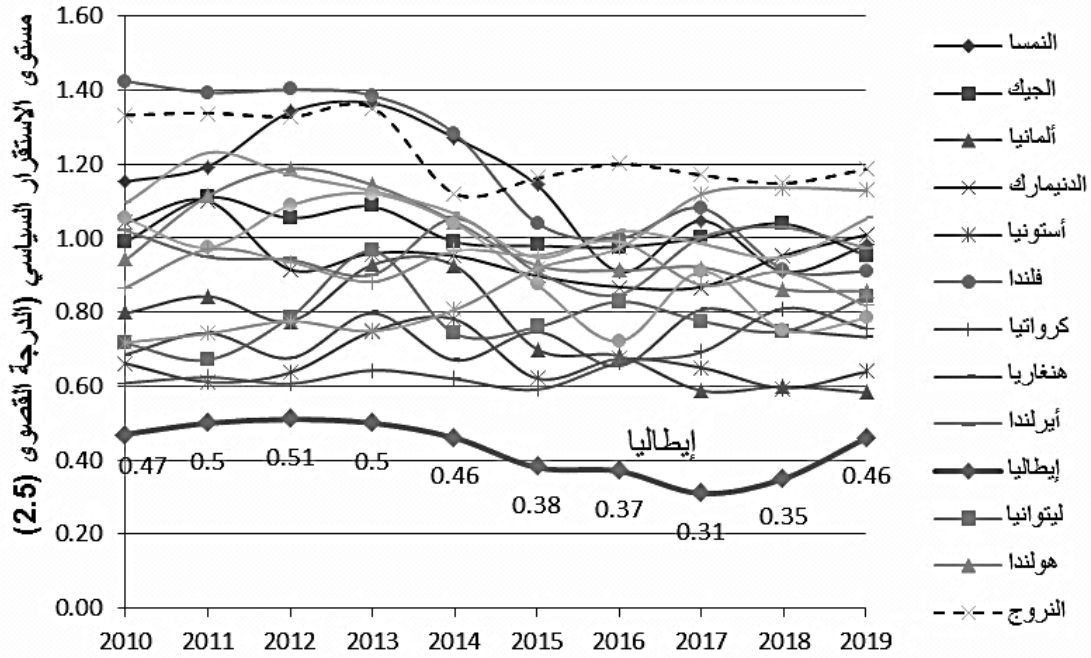
Source: Sawe, Benjamin Elisha, 29/July 2019, Prime Ministers Of Italy, world atlas, www.WorldAtlas.com

فاز تحالف (سيلفيو بيرلسكوني) عام 2008، بعد ان استقطب أغلب القيادات اليمينية لتشكيل تحالف انتخابي وشكل حزب شعب الحرية (PDI) الذي أسس عام 2009 وانحل عام 2013، وواجهت حكومته انقسامات ومصاعب اقتصادية وخلافات داخلية، ما أدى به إلى الاستقالة عام 2011 وتولي حكومة تكنوقراط برئاسة (موريو مونتي) إلى عام 2013 (Pasquino, 2014, p. 5).

وعندما طرح رئيس الوزراء (ماتيو رينزي) إصلاحاً دستورياً عام 2016، بعد توليه المنصب بسنتين، تخلت عنه جميع الأحزاب، وانضم إليهم نواب من كتلته ومن حزبه (الحزب الديمقراطي) ما أدى إلى استقالته (وتشكيله حزب إيطاليا فيفا)، وتولي (باولو جنتليون) بقية مدة الولاية إلى 2018.

وفي عام 2018، ولمواجهة الفساد المستشري اضطر (جوزيبي كونتي) وهو من حزب (الخمس نجوم) اليميني تشكيل ائتلاف مع الحزب الاشتراكي اليساري، وحزب الرابطة اليميني، لتولي رئاسة الوزراء، ولكن للاختلاف الكبير بين مكونات الائتلاف لم تستمر حكومته سوى أشهر وأطيح بها نتيجة أزمة مع حزب الرابطة عام 2019، فشكل حكومته الثانية بالتحالف مع حزب

(إيطاليا فيفا) هذه المرة، ولكن الأخير تخلى عن الائتلاف ما تسبب باستقالة الحكومة في يناير 2021 (صحيفة الشرق الأوسط، 2021).



الشكل (4): مستوى الاستقرار السياسي في إيطاليا مقارنة مع دول أوروبية مختارة (2010-2019)

Source: world bank, worldwide Governance Indicators (WGI), www.govindicators.org

ويبين لنا مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي مستوى الاستقرار السياسي في إيطاليا، ولاسيما عند مقارنته مع دول أوروبية أخرى، إذ يبين الشكل (4) أن المستوى في إيطاليا مقارنةً بدول أخرى منخفض جداً، إذ لم يتجاوز (0.51) عام 2012، ووصل إلى أدنى مستوياته عام 2017 (0.31)، علماً أن الدرجة القصوى في المؤشر هي (2.5).

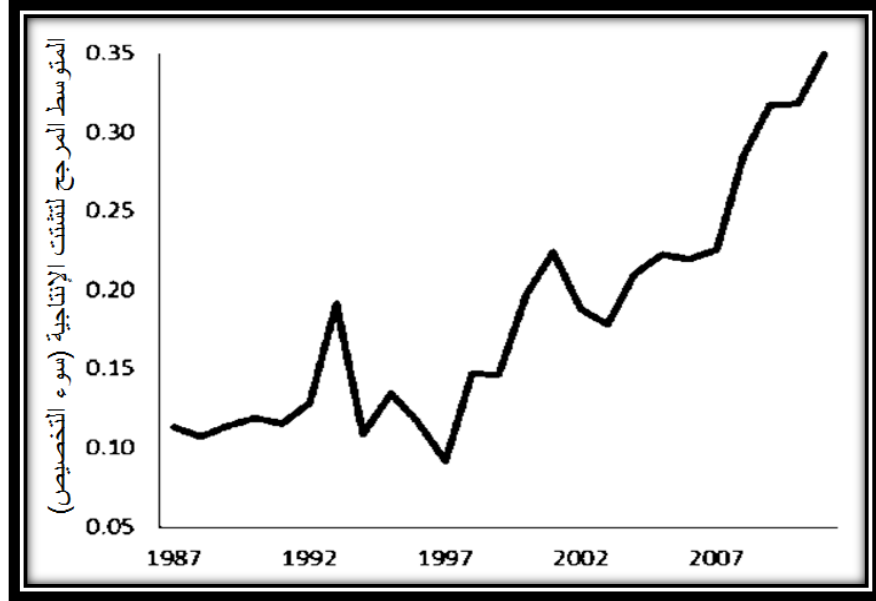
2. الآثار الاقتصادية

يتسبب الفساد الحزبي بمشاكل مزمنة للاقتصاد الإيطالي تتمثل في:

أ. سوء تخصيص المواهب والموارد البشرية والمادية وسوء استخدامها:

تعد العمولات والرشى التي يضطر لدفعها أصحاب المشاريع كلفاً إضافية على الإنتاج، تؤدي إلى سوء في توزيع الموارد، وتراجع في الإنتاجية، أي انخفاض في إنتاجية الأفراد أو رأس المال، كما أن توجيه المشاريع بما يحقق المكاسب الحزبية بغض النظر عن المصلحة العامة يؤدي إلى النتيجة نفسها، وعلى الرغم من صعوبة تحديد مستوى سوء التخصيص الذي يعاني منه اقتصاد ما، إلا أن الاعتماد على مفهوم مبسط للتوزيع الأمثل دفع العديد من الباحثين لمحاولة تقدير مستوى سوء التخصيص، وهو تقدير يقوم على افتراض أنه في حالة وجود تخصيص أمثل تتساوى الإنتاجية الحدية عند الجميع، وبناءً على ذلك يمكن اعتماد التشتت في إنتاجية عناصر الإنتاج عن المستوى العام مؤشراً لمدى سوء التخصيص في الإنتاج في مشروع ما (Asker, Collard, Wexler, & De Loecker, 2014, p. 2)، وفي إيطاليا، وفي دراسة لبيانات لجميع شركات التصنيع الإيطالية التي تضم

(50) موظف فأكثر، أخذت عينة شملت (92419) شركة، موزعة على ست قطاعات (النسيج والجلود، الورق، المواد الكيميائية، السبائك، المعادن، والآلات) وللمدة (1987-2011)، تبين أن سوء التخصيص زاد بعد عام 1997 بشكل كبير كما مبين في الشكل (5).



الشكل (5): سوء التخصيص في الصناعة (1987-2011)

Source: Calligaris, Del Gatto, Hassan, Ottaviano, & Schivardi, 2016, Italy's Productivity Conundrum: A Study on Resource Misallocation in Italy, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2016, p18.

ب. تضخم اقتصاد الظل

يمثل اقتصاد الظل قيمة ومردود الفساد الحزبي، أي الأنشطة الناجمة عن غسيل الأموال والرشاوي والتهرب الضريبي وتسلم العمولات في القطاعين العام والخاص، ويعرض الجدول (1) أحدث إحصائية منشورة لاقتصاد الظل لـ 15 دولة متقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)* في الميدان الاقتصادي خلال الأعوام 2011 - 2012، ويوضح اختلافاً كبيراً بين البلدان، إذ تمتلك إيطاليا اقتصاد ظل كبيرة نسبياً بنسبة (17.5%)، تليها جمهورية المكسيك بنسبة (15.9%) وسلوفاكية بنسبة (15.6%) من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، ويتضح حجم الفارقة بمقارنتها بأصغر نسبة وهي النرويج بنسبة (1%) (Medina & Schneider, 2018, p. 10).

الجدول (1): مجموع اقتصاد الظل (السري، غير الرسمي، وغير الشرعي) نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2012/2011

* منظمة دولية تضم (37) دولة من الدول الأكثر تقدماً وديمقراطية في العالم، تهدف إلى التنمية وإنعاش التبادل التجاري تأسست عام 1961.



الدولة	نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي
1 إيطاليا	17.5
2 المكسيك	15.9
3 سلوفاكيا	15.6
4 بولندا	15.4
5 هنغاريا	10.9
6 سلوفينيا	10.2
7 الجيك	8.1
8 النمسا	7.5
9 فرنسا	6.7
10 بلجيكا	4.6
11 السويد	3
12 هولندا	2.3
13 المملكة المتحدة	2.3
14 كندا	2.2
15 النرويج	1

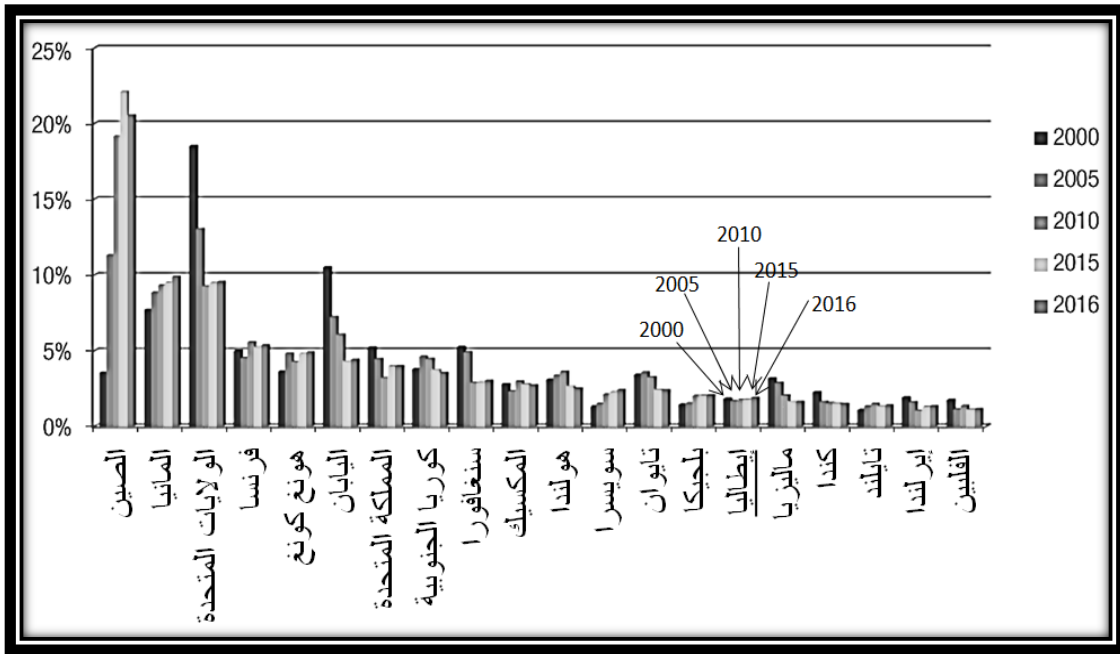
Source: Gyomai & de Ven, June, 2014, The non-observed economy in the system of national accounts, Organisation for Economic Co-operation and Development, Statistics Brief, p6.

ج. هروب الكفايات المفضي إلى ضعف الموارد البشرية المتخصصة في القطاع التكنولوجي

أدت المحسوبية وغياب العدالة نتيجة الفساد السياسي الحزبي إلى تشوهات في تخصيص الفرص وجمود اجتماعي في إيطاليا مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، ويعزى هذا الجمود العالي بشكل رئيس إلى عدم اعتماد الجدارة معياراً أساسياً في التفضيل وإسناد الوظائف ليكون الارتقاء الطبقي بناءً على الخبرة والمهارة، وليس على أساس الانتماء السياسي أو العائلي، أو من شبكات العلاقات العائلية فيما يسمى بـ(سوق العمل العائلي)، وقد أدى هذا الواقع والتصور الناجم عن الظلم إلى انتقال عدد كبير من العمالة الماهرة ذوو الكفاية العالية من الإيطاليين إلى بلدان أخرى حيث تكون الآليات أكثر عدالة وإنصاف (Güell, Pellizzari, Pica, & Rodríguez, 2018, p. 8).

ومن المعروف ان القوة التنافسية لأي اقتصاد تعتمد بشكل رئيس على التطور التكنولوجي والمهارة العالية للقوى العاملة، وفي حالة إيطاليا التي عانت من هجرة العقول نجد أن نسبة الصادرات عالية التكنولوجية متدنية قياساً بدول أوربا الكبرى مثل ألمانيا

وفرنسا والمملكة المتحدة، بل وأقل من بعض الدول الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا، كما مبين في الشكل (6)، الأمر الذي أثر على القدرة التنافسية للاقتصاد، ومن ثم نتج عجزاً في الميزان التجاري، فعلى المستوى القطاعي، شهد قطاع الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات انخفاضاً مستمر، ولوحظت خسائر كبيرة في تلك المجالات التي كان من المؤمل أن تُظهر إمكانات أكبر للتوسع (مثل المستحضرات الصيدلانية والكهربائية الطبية)، ناهيك عن التراجع النسبي الذي شهدته الأتمتة الصناعية وهي من بين القطاعات النشطة القليلة التي تمثل القوة التقليدية للقدرة التنافسية الإيطالية (Palma & Coletta, 2018, p. 158). وما يزيد الأمر سوءاً، أن انتشار هذه الظاهرة في سوق العمل الإيطالي يقوّض الحوافز للاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات عالية التكنولوجيا، الأمر الذي يخلق نقصاً مستمراً في المهارات والمستلزمات اللازمة لزيادة التخصص في إنتاج قطاعات التكنولوجيا المتطورة (Bartelsman, Scarpetta, & Schivardi, 2005, p. 10)



الشكل (6): حصص السوق من الصادرات العالمية لمنتجات التكنولوجيا الفائقة للدول المصدرة الرئيسة للمدة (2000-2016) (الترتيب مقارنة بعام 2016)

Source: Daniela Palma e Gaetano Coletta, 2018, L'Italia nella competizione tecnologica internazionale, ENEA, Milano, p163

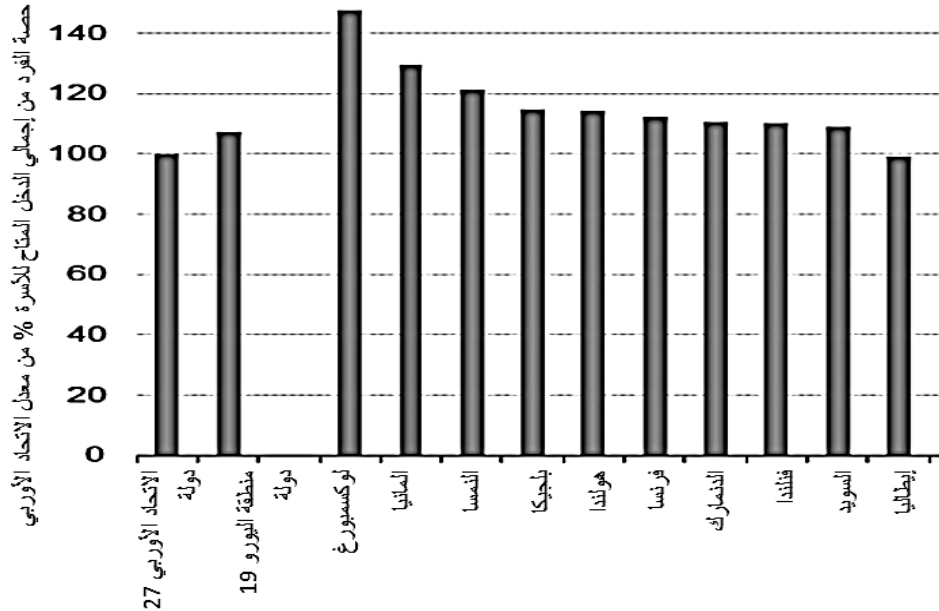
د. سوء توزيع الدخل يكبح الطلب الفعال

يتسبب الفساد الحزبي بمشاكل اقتصادية كبيرة في الأجل الطويل من خلال تحكم طبقة محدودة من السياسيين في التشريعات والأنظمة المتبعة التي تخدم في الغالب الطبقة (الأوريغارشية) -التي تمت الإشارة إليها- من أصحاب الشركات المتمتعين بعلاقة منفعية مشتركة مع الأحزاب الحاكمة، إذ تتسم الرأسمالية في إيطاليا عموماً بأنها تمنح أفراد الأسر وأصدقاء المسؤولين الحكوميين من أصحاب الشركات ورؤوس الأموال مزايا غير عادلة على حساب الآخرين (الطبقة العاملة) (Campa, 2015, p. 9)،

وحتى النقابات العمالية تم تقسيم وفقاً لآلية موروثه من الحرب الباردة، تهيمن عليها مجموعات المصالح المرتبطة بالأطراف السياسية التي تمثل القلة المتحكمة، وتم تنظيم الشركات الكبرى والبنوك حول شبكات محدودة من الأفراد ترتبط من خلال روابط القرابة وعضويتهم في مجالس الإدارة والنقابات (Fabbrini, 2009, p. 34).

أثر هذا الوضع بشكل واضح على عدد من الجوانب في مقدمتها تدني حصة عنصر العمل من قيمة الإنتاج (ما يحصل عليه العامل من قيمة ما ينتج)، الأمر الذي أظهر اختلالات هيكلية خلال الخمس وعشرين العام الماضية، إذ تشير البيانات إلى أن حصة العامل من قيمة ما ينتج استمرت بالتدني إلى أن وصلت في العقدين الأخيرين (بعد عام 2000) إلى أقل من ربع ما كانت عليه عام 1953، ما يعني حدوث زيادة كبيرة في الإنتاجية لم تقابلها زيادة موازية في الأجور (GAROFOLI, 2016, p. 18).

وكانت النتيجة الواضحة لذلك تقلص الدخل المتاح للاستهلاك للطبقة العاملة التي تمثل نسبة كبيرة من المجتمع، ما يؤدي إلى تدهور في الدخل ومن ثم الطلب الفعال، إذ تشير الإحصائيات إلى أن الدخل المتاح قد تقلص ليصل عام 2013 إلى ما كان عليه قبل ثلاثين عاماً، ما أدى إلى انخفاض إنفاق الأسر حوالي (7.6%)، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى كساد يدفع رؤوس الأموال إلى الهرب (Mortara, 2015, p. 5)، وبمقارنة مستوى الدخل المتاح لإيطاليا بمستواه في الاتحاد الأوروبي (27 دولة) نجد أنه أقل من معدل مستوى الاتحاد الأوروبي، وأقل من كثير من الدول كما يبين الشكل (7).



الشكل (7): حصة الفرد من إجمالي الدخل المتاح للأسرة لعام 2018 نسبة إلى مستوى الاتحاد الأوروبي (معدل الاتحاد الأوروبي 27 دولة = 100%)

Source: Eurostat, Households – statistics on disposable income, saving and investment,

Statistics Explained, 30/07/2020, p3

الاستنتاجات

1. إن الفساد الحزبي يحول الفساد الفردي إلى مؤسسي، ما يجعله سمة من سمات النظام السياسي.
2. افتقار الأحزاب السياسية للأسس الفكرية والمبادئ المقنعة للجمهور يجعل الفساد والمحسوبية وسيلته الرئيسة لكسب الأعضاء والتأييد ما يحوله إلى حزب سلطة.
3. الفساد الحزبي هي ظاهرة عالمية يمكن أن تعاني منها الدول المتقدمة مثل إيطاليا كما تعانيها الدول النامية.
4. في النموذج الإيطالي الفساد الحزبي له جذور قديمة، ورغم محاربتة بحملات سياسية وقضائية إلا أنه مستمر بمستويات مختلفة كونه مدعوم من احزاب السلطة المعنية بالقضاء عليه.
5. تسبب الفساد الحزبي في إيطاليا بإنتاج نظام سياسي غير مستقر غالباً ما تتغير فيه الحكومات سنوياً.
6. تسبب الفساد الحزبي في إيطاليا على المستوى الاقتصادي بسوء تخصيص الموارد، وانتشار اقتصاد الظل، وهروب الكفايات العلمية، وكبح الطلب الفعال نتيجة سياسات طبقة الأوليغارشية.

التوصيات

1. لابد لعمليات الإصلاح ومحاربة الفساد أن تبدأ بمحاربة الفساد الحزبي كونه المسؤول عن حماية أنواع الفساد الأخرى الفردية، بل ويحقق له الحماية السياسية.
2. العمل على كسر دائرة الفساد الحزبي من خلال القوانين المنظمة لعمل الأحزاب، وتضمينها آليات مراقبة تمويلها، ووضع شروط لتأسيس الحزب تتضمن جوانب فكرية ومبدئية تميزه عن غيره من الأحزاب.
3. ضرورة تضمين النظام الداخلي للبرلمانات ما يحد من إمكانية تغيير الولاءات لأعضاء البرلمان وانتقالهم من كتلة إلى أخرى بهدف نفعي.
4. الحد من صلاحيات السلطة السياسية في منح الوظائف العامة المهمة، وخلق آليات مؤسساتية مسؤولة عن الاختيار وفق ضوابط محددة.
5. وضع خطط وسياسات اقتصادية متعددة من قبل مؤسسات الدولة وإشراك الشعب ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين في اختيار الأنسب منها ليكون هدفها تحقيق المصالح العامة وليس القلة.

المراجع

- 1 Asker, J., Collard–Wexler, A., & De Loecker, J. (2014, vol. 122 NYU, and Princeton University). Dynamic Inputs and Resource (Mis)Allocation. *Journal of Political Economy*.
- 2 Asquer, R. (March 28th, 2013). The Persistence of Corruption in Italy: Politicians and the Judiciary since Mani Pulite. *the WPSA 2013 ANNUAL MEETING*. california: University of California.



- Bartelsman, E., Scarpetta, S., & Schivardi, F. (2005, June V.14). COMPARATIVE ANALYSIS OF FIRM DEMOGRAPHICS AND SURVIVAL: MICRO-LEVEL EVIDENCE FOR THE OECD COUNTRIES. *Industrial and Corporate Change*. (3)
- Biezen, I. v. (2004, October London). Political Parties as Public Utilities. *Party Politics*, (4 p. VOL 10. No.6.
- Calligaris, S., Del Gatto, M., Hassan, F., Ottaviano, G., & Schivardi, F. (2016, Italy's Productivity Conundrum: A Study on Resource Misallocation in Italy, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2016, p18). (5)
- Campa, A. (2015). *The Nature and Evolution of Capitalism in Italy*. Chelyabinsk: (6 Chelyabinsk State University, Department of Economics of Industries and Markets.
- Sheverdyayev, Stanislav; Shenfeldt, Alina, Evolution of the Concept of Political Corruption in Western and Russian Political Science and Law, *Russian Law Journal*, (7 2019
- Cooke, P., & Fantoni, G. (2016, Autumn). We all miss you': Enrico Berlinguer in post-Berlin Wall Italy. *Twentieth Century Communism*. (8)
- Cowles, M. G., Caporaso, J., & Risse, T. (2001). Europeanization and Domestic Change: Introduction. In *Transforming Europe: Europeanization and Domestic Political Change*. New York: Cornell University Press. (9)
- Craxi, B. (1994-1995). *Il caso C*. Milano: Giornalisti editori. (10)
- De Vitis, M. (2016). PARTY PATRONAGE IN PARLIAMENT: THE ITALIAN EXPERIENCE, Roma: Libera universita internazionale studi sociali. (11)
- Detterbeck, K. (2005, London VOL 11. No.2). Cartel Parties in Western Europe? *SAGE publication*, *Party Politics*. (12)
- di Alberto, V. (2013). *La corruzione in Italia: cause, dimensioni, effetti*. Roma. (13)
- di Sandro, R. (2011). Trasformismo, da Dizionario del Liberalismo Italiano: Rubbettino. (14)
- Eurostat, Households – statistics on disposable income, saving and investment, Statistics Explained, 30/07/2020 (15)



- Funderburk, C. (2012). *Political Corruption in Comparative Perspective: Sources, Status (16 and Prospects*. Farnham: Ashgate Publishing Limited.
- GAROFOLI, G. (2016). *The Italian Economic Development since the Post–War Period: (17 Policy Lessons for Europe*. Società Italiana degli Economisti.
- Güell, M., Pellizzari, M., Pica, G., & Rodríguez , J. V. (2018, June 11). Correlating (18 social mobility and economic outcomes. *The Economic Journal*.
- Gyomai, G., & de Ven, P. v. (June, 2014, The non–observed economy in the system of (19 national accounts, Organisation for Economic Co–operation and Development, Statistics Brief, p6.).
- Heywood, P. M. (2015). *Routledge Handbook of Political Corruption*². New York: (20 Routledge.
- Katz, R., & Mair, P. (1992). *Party Organizations: A Data Handbook on Party (21 Organization in Western Democracies 1960–1990*: London.
- Katz, R., & Mair, P. (2006). (cartel party), *La nascita del*. In *Partiti e sistemi di partito, II (22 Mulino*. Bologna: L. BARDI.
- McNally, D. (2016, Wiley Periodicals Volume 44,). Norms, Corruption, and Voting for (23 Berlusconi. *Politics & Policy*, p. No. 5.
- Medina, L., & Schneider, F. (2018). *Shadow Economies Around the World: What Did We (24 Learn Over the Last 20 Years?* Washington: International Monetary Fund, working paper.
- Mortara, A. (2015). *The impact of the economic crisis on Italian young people’s everyday (25 life*. Milan: International University of Languages and Media.
- Palma, D., & Coletta, G. (2018). *L’Italia nella competizione tecnologica internazionale, (26 Milano*: ENEA.
- Pasquino, G. (2014). *ITALY: THE TRIUMPH OF PERSONALIST PARTIES*. Bologna: (27 Bologna Center of the Johns Hopkins, SAIS–Europe.
- SA News. (2017, January 13). *Stop abusing state resources*. . Retrieved from SA (28 News: [www. sanews.gov.za](http://www.sanews.gov.za)



- Sartori , G. (1976). *Parties and Party Systems. A framework for analysis* . Cambridge : (29
Cambridge University Press.
- Sawe, Benjamin Elisha, 29/July 2019, Prime Ministers Of Italy, world atlas, (30
www.WorldAtlas.com).
- Schudson, M. (1998). *The Good Citizen: A History of American Civic Life* . (31
Massachusetts: Harvard University Press.
- Sorauf , F. J. (1960, Winter). The Silent Revolution in Patronage. *Public Administration* (32
Review, pp. Vol. 20, No. 1.
- Thamm, M. (2017, May 3). . (3 2017). *Zuma, Corruption and the Arms Deal: The gift* (33
that just keeps on giving, . Retrieved from Daily Maverick: www.dailymaverick.co
- Transparency International, Corruption Perceptions Index, 1995–2020. (34
www.transparency.org
- Walecki, M. (2015) Political Parties and Political Corruption, Italy, Democratic (35
Governance and Participation in Public Affairs.
- Whiteley., P. F. (2009, April). *Is the party over? The decline of party activism and* (36
membership across the democratic world. Manchester: Department of Government,
University of Essex.
- Xhaferaj, A. (2013), October The European University of Tirana). Appointed Elites in the (37
Political Parties – Albania Case . *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, pp.
MCSER Publishing, Rome–Italy, v2n3.
- (38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2014
- (39) صحيفة الشرق الأوسط، استقالة رئيس الوزراء الإيطالي سعياً لتشكيل غالبية أقوى، الشرق الأوسط، قط يناير